S/2002/209

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
27 February 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ التي تلقيتها من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذة الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

010302 010302 02-26622 (A)
0226622

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

يشرفني أن أحيل إليكم التقريرالحادي والعشرين عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأكون ممتنا لو تكرمتم بإتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس الأمن.

كما أنني أتطلع كثيرا لمخاطبة مجلس الأمن في ٥ آذار/مارس، بشأن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك.

(توقيع) فولفغانغ **بيتريش**

ضميمة

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

عن الفترة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠١-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ اتفاق السلام المعقود في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه إلى المجلس التقرير الحادي والعشرين.

ويشمل هذا التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

موجز

١ - تركت الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة بصماقا على الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك. وقد أظهرت السلطات في البوسنة والهرسك التزامها بالإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي عن طريق العمل على نحو وثيق مع المجتمع الدولي لإنشاء فريق لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب، ولمراجعة حالات منح الجنسية، ووضع مجموعة من التشريعات التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل مكافحة الإرهاب، وسن خمسة قوانين تشمل نظام حماية هوية المواطنين.

٢ - وفي الاجتماع الذي عقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أقر اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، الذي عقد على مستوى المديرين السياسيين، مشروع الخطة التي قدمتها بشأن تبسيط عمل المنظمات المدنية الدولية في البوسنة والهرسك. وتشمل هذه الخطة فرق عمل لتنسيق السياسات في مجالات: إرساء سيادة القانون، وبناء المؤسسات والسياسات الاقتصادية، والعودة والتعمير. ويأتي على قمة هذا الهيكل التنسيقي مجلس استشاري مؤلف من الوكالات الرائدة تحت رئاسة الممثل السامي. وسوف أقدم إلى المجلس التوجيهي في اجتماعه المقبل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ خطة منقحة تشتمل على تقييم لاحتياجات التمويل لفترة عدة سنوات مقبلة. وسوف يبت المجلس التوجيهي أيضا في مسألة بعثة الشرطة المعنية بالمتابعة التي ستحل محل قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، التي ينتظر أن تنتهي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٣ - ويمر تنفيذ ”قرار الشعوب التأسيسية“ الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك (في عام ٢٠٠٠) بمرحلة حاسمة. فقد اجتمع قادة الأحزاب الرئيسية في البوسنة

والهرسك (من كلا الكيانين) عدة مرات في نهاية شهر كانون الثاني/يناير وفي أثناء شهر شباط/فبراير، بناء على طلب مني، بهدف التوصل بأنفسهم إلى اتفاق قابل للاستمرار.

٤ - وقد شهد عام ٢٠٠١ ما مجموعه ٠٦١ ٩٢ حالة من حالات عودة ''الأقليات''، وهو ما يزيد عن عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣٦ في المائة، ولذا فقد وصف عام ٢٠٠١ حينذاك بأنه عام ناجح. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت قرارا يكفل الشفافية لعملية تخصيص الاعتمادات لعودة اللاجئين في ميزانية الكيانين. ويقتضي هذا القرار، من جملة أمور، من وزراء الكيانين إبلاغ وزير الدولة لحقوق الإنسان واللاجئين دوريا بالنفقات التي يخصصونها لعودة اللاجئين.

٥ - وعلى الرغم من ضرورة عدم فرض شروط قانونية مسبقة على التعاون مع محكمة لاهاي، فقد شكّل إصدار الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا لقانون خاص بهذه المسألة بادرة إيجابية. بيد أن السلطات في جمهورية صربسكا لم تقم حتى الآن، وبعد مرور ستة أشهر على إصدار هذا القانون، باعتقال أي شخص أدين بارتكاب جرائم حرب. وفضلا عن ذلك، فإن بقاء المتهمين الرئيسيين المطلوبين من جمهورية صربسكا، وهما رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، مطلقي السراح يشكل مصدر قلق يعوق بصورة خطيرة عودة الحياة إلى طبيعتها في البوسنة والهرسك.

٦ - وفي محاولة للإسراع بأعمال التحضير للانتخابات المقرر عقدها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قمت بتعيين كل من أعضاء لجنة الانتخابات في البوسنة والهرسك الدوليين الثلاثة وأعضائها الوطنيين الأربعة.

٧ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدرت قرارا بتعديل القانون الاتحادي المتعلق بالمصارف للسماح لمديري المصارف المؤقتين بصرف مبالغ لا تتجاوز ٠٠٠ ٥ ماركا قابل للتحويل (نحو ٥٠٠ ٢ يورو) قبل إصدار تقاريرهم النهائية. ويؤثر هذا القرار في معظم المودعين في مصرف هرتسكوفاكا، الذين جمدت أموالهم منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٨ - وفي ٨ شباط/فبراير، أصدرت قرارات عهد بموجبها إلى وزارتي الكيانين المختصتين بالتخطيط الحضري، بدلا من السلطات المحلية، بإصدار تراخيص ترميم الآثار التي دمرت في الحرب التي امتدت ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. ويتعين أن تتخذ هذه القرارات الوزارية في غضون ٣٠ يوما، مما يزيد من صعوبة اللجوء إلى وسائل التعطيل والعراقيل المصطنعة.

أولا – المسائل السياسية

١ – مؤسسات الدولة

١ – لقد تركت الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة بصماتها على الشؤون الداخلية في البوسنة والهرسك. وقد قامت سلطات البوسنة والهرسك، إظهارا لالتزامها بالحرب العالمية ضد الإرهاب، باتخاذ سلسلة من التدابير، من قبيل إنشاء فريق تنسيق شؤون مكافحة الإرهاب الذي يضم كلا من السلطات المحلية والوكالات الدولية (مكتب الممثل الخاص، وقوة تحقيق الاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا). وشملت التدابير الأخرى المتخذة تعزيز التعاون بين وزارتي الداخلية في الكيانين، وإنشاء لجنة لاستعراض الحالات التي منحت فيها الجنسية للأجانب في أثناء فترة الحرب وبعدها. وقد شارك المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك على نحو وثيق في وضع قوانين لمكافحة الإرهاب اعتمدها مجلس الوزراء في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٢ – وقد أبرزت الآثار التي ترتبت على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الحاجة الماسة إلى تنفيذ نظام حماية هوية المواطنين الذي سيكفل وجود وثائق هوية لدى مواطني البوسنة والهرسك تستعصي على التزوير. وقد أجازت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك مجموعة القوانين الخاصة بنظام حماية هوية المواطنين، وتم نشر هذه القوانين في الجريدة الرسمية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٣ – وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، سلمت السلطات المعنية في اتحاد البوسنة والهرسك لممثلي حكومة الولايات المتحدة ستة أشخاص، من مواطني الجزائر، كانوا قد اعتقلوا منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ للاشتباه في وجود صلة بينهم وبين أشخاص ومنظمات تنتمي إلى شبكة إرهاب دولية. وكان خمسة من هؤلاء الأشخاص الستة يحملون أيضا جنسية البوسنة والهرسك، وقد نزعت عنهم هذه الجنسية بموجب إجراء منصوص عليه بعد أن تبين أنهم قد حصلوا على الجنسية بطريقة غير قانونية.

٤ – وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت جهودي الرامية إلى تعميق الشراكة بين السلطات المحلية، ولا سيما مؤسسات الدولة، والمجتمع الدولي. وفي الاجتماع الذي عقد في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التقى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي عقد على مستوى المديرين السياسيين، بممثلين من البوسنة والهرسك بقيادة رئيس مجلس الوزراء. وقد رحب المجلس التوجيهي بمبادرة الشراكة، إلا أنه أشار إلى أن هذه الشراكة الجديدة تستلزم

''التزاما كاملا وفوريا وجديا بإجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية واقتصادية جذرية طويلة الأجل''.

٥ - وفي الاجتماع التالي، الذي عقده المجلس التوجيهي على مستوى المديرين السياسيين في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، دعا المجلس سلطات البوسنة والهرسك إلى القيام على وجه السرعة بالتعجيل بأعمال التحضير للانتخابات العامة، وطالب بأن تبدأ لجنة الانتخابات في البوسنة والهرسك عملها على الفور. ومن ثم، فقد قمت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بتعيين أعضاء اللجنة الوطنيين الأربعة، الذين يعملون جنبا إلى جنب مع الأعضاء الدوليين الثلاثة الذين قمت بتعيينهم في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وقد أوضحت للسلطات المسؤولة أنه يتعين عليها الآن تنفيذ جميع التدابير الإدارية اللازمة لعقد الانتخابات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على النحو المنصوص عليه في قانون الانتخابات (الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠١).

٢ - الكيانات وبرتشكو

(أ) اتحاد البوسنة والهرسك

٦ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عقد حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك مؤتمره الحزبي السابع في موستار. وجاءت النتيجة مخيبة للآمال لأن أنتي يلافتش، الذي كنت قد أقصيته في آذار/مارس ٢٠٠١ عن رئاسة الحزب بسبب اشتراكه في مشروع ''الحكم الذاتي الكرواتي''، رشح نفسه وخاض الانتخابات بدون منافسة وأعيد انتخابه رئيسا للحزب. وعلاوة على ذلك، فإن معظم نواب الرؤساء الذين انتخبوا في مؤتمر الحزب كانوا قد أقصوا من مناصبهم في ذلك الوقت أيضا. ويشير هذا إلى أن زعامة هذا الحزب غير راغبة في التخلي عن السلطة وأن المعتدلين في الحزب قد اختاروا ألا يحاولوا تغيير الأمر الواقع في الوقت الحالي.

٧ - غير أن الساحة شهدت تغيرات هامة قللت من خطورة القضية المعروفة باسم المسألة الكرواتية على عملية إحلال السلام. فتنصيب مدير مؤقت في هرسيغوفاكا بانكا (العصب المالي للهياكل الكرواتية غير المشروعة في البوسنة والهرسك)، وفقدان الدعم المالي والسياسي القادم من كرواتيا وسياسة حكومة التحالف الرامية إلى تفكيك المؤسسات الموازية كلها عوامل ساهمت في تخفيض التوترات حول مسألة حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي/الكروات. والواقع أن عودة الحزب الديمقراطي الاجتماعي للبوسنة والهرسك إلى مجلس النواب في اتحاد البوسنة والهرسك في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تشكل اعترافا ضمنيا من الحزب بأن مشروع الحكم الذاتي متعذر التنفيذ.

٨ - وهذا يظهر، مع الأحداث الأخرى الهامة، مثل التنفيذ الناجح لاتفاق توحيد بلديات غورني فاكوف سكوبلي واتفاق زيبتشي، وتوحيد صندوق المعاشات التقاعدية في الاتحاد، والتقدم المحرز في مدينة موستار المقسمة، واتصال حكومة التحالف بمعقل الكروات في الهرسك أن عالم السياسات العرقية الثنائي القطب للاتحاد الديمقراطي الكرواتي/حزب العمل الديمقراطي الذي عزز الهياكل المتوازية في الاتحاد يتراجع بخطى بطيئة ليفسح الطريق أمام اتباع نهج وظيفي أشد عملية.

٩ - وانعقد المؤتمر الثالث للحزب البُشناقي الوطني الرئيسي المعروف باسم حزب العمل الديمقراطي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر في سراييفو. وقد تنحى علي عزت بيغوفيتش عن رئاسة الحزب وانتخب سليمان تيهيك، الذي يشغل أيضا منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا، رئيسا جديدا للحزب.

١٠ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أصدرت قرارا بشأن تنفيذ اتفاق توحيد بلديتي غورني فاكوف (البُشناقية) وبلدية أوسكوبلي (الكرواتية). كما عيَّنت أيضا مشرفا لضمان سلاسة تنفيذ هذا الاتفاق.

١١ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت في زيبتشي أن الشروط المنصوص عليها في قراري المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قد لُبيت. (دعا القرار المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى دمج بلدية زيبتشي ذات الأغلبية الكرواتية في كانتون زينيكا - دوبوي، وإعادة توحيد مؤسسات زيبتشي وإعادة ترسيم حدود الكانتونة لتهدئة خواطر السكان الكروات المحليين في المقاطعة ذات الأغلبية البشناقية). وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت أن هذا القرار الذي يقضي بدمج بلدية زيبتشي نهائي وملزم.

١٢ - وانتهت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مراجعتها لحسابات القوات المسلحة للاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وانتهت إلى أن مستويات القوات الحالية لن يكتب لها الدوام قطعا من الناحية المالية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصندوق النقد الدولي مناقشات مع حكومة الاتحاد، وأبلغاها أن عليها أن تتخذ إجراء فوريا لعلاج ذلك يشمل وقف جميع عمليات التجنيد في صفوف قواتها المسلحة. ويدعو مقترح الحكومة إلى خفض عدد الجنود بمقدار ٠٠٠ ١٠ جندي مع صرف تعويض لكل جندي منهم مقداره ٠٠٠ ١٠ مارك قابل للتحويل (حوالي ٠٠٠ ٥ يورو)، وتتعاون الحكومة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصندوق النقد الدولي على إيجاد سبل لتمويل هذا المشروع. والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصندوق النقد الدولي وقوة تحقيق الاستقرار، يرصد هذه الحالة عن كثب لأنها تمثل في ذات الوقت مشكلة

تقنية ومسألة ذات آثار هامة على المجتمع في البوسنة والهرسك بكامل أفراده. وتجري عملية مراجعة للحسابات مماثلة في جمهورية صربسكا، وينبغي الانتهاء منها بحلول نهاية آذار/مارس.

(ب) جمهورية صربسكا

١٣ - ما زال الوضع الاجتماعي الاقتصادي في جمهورية صربسكا مثيرا للتشاؤم، ومما ينبئ بذلك كثرة الاضطرابات التي قام بها المعلمون والعاملون في مجال الخدمات الطبية والاحتجاجات التي نظمها أرباب المعاشات.

١٤ - ولم تبذل سلطات جمهورية صربسكا إلا جهدا يسيرا من أجل عملية المصالحة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة. فلجنة المصالحة والإصلاح التي يرأسها الرئيس ساروفيتش، والتي أُنشئت بناء على طلب مني في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في بانيا لوكا وترينيه في أيار/مايو ٢٠٠١ لم تجتمع سوى مرة واحدة.

١٥ - ولم يسفر التعاون (أو عدم التعاون) بين جمهورية صربسكا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن أية نتائج هامة بعد. ومع أن جميع الشروط المسبقة الداخلية - وإن أُسيئ فهمها - قد لبيت في أيلول/سبتمبر بإصدار جمهورية صربسكا لقانون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن سلطات تلك الجمهورية لم تسلم هي نفسها أي من المتهمين بارتكاب جرائم حرب. وقد أعلن مسؤولوها أن كاراديتش وملاديتش، وهما على رأس المتهمين المطلوبين من صرب البوسنة، سيتعين القبض عليهما على يد المجتمع الدولي وحده بالنظر إلى ''حساسية الأمر''.

١٦ - وقد بدأ أخيرا الحزب الديمقراطي الصربي الذي أسسه كاراديتش يسير بخطوات مترددة صوب الإصلاح خلال الجزء الأول من مؤتمره المعقود في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، رغم أن منهاجه الجديد ما زال يفتقر إلى التزام واضح بدولة البوسنة والهرسك.

١٧ - ومن المؤسف أن عدم الالتزام هذا بمؤسسات الدولة قد تجسد خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سلوك معظم الساسة في جمهورية صربسكا. وقد أكدت خلال اجتماعاتي الكثيرة مع قيادة جمهورية صربسكا أن إيجاد دولة قادرة على النهوض بوظائفها وقادرة على البقاء هو الإطار الممكن الوحيد الذي سيتيح لجمهورية صربسكا ومواطنيها تحقيق طموحاتهم السياسية والاقتصادية.

(ج) برتشكو

١٨ - بنهاية عام ٢٠٠١، اكتملت عملية إعادة تنظيم حكومة مقاطعة برتشكو المكونة من ثلاث من البلديات التي تأسست في الفترة التالية للحرب، وذلك بتعيين/إعادة تعيين الموظفين بمسابقة تنافسية مفتوحة.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عين كلا الكيانين والدولة مسؤولين للاتصالات من أجل تسهيل التعاون مع المقاطعة، مما سيؤدي بلا ريب إلى انخفاض في التوترات حول مسائل من قبيل الخصخصة والضرائب وسياسات/إيرادات الجمارك وتشكيل مؤسسات الأعمال والتنافس.

٣ - المسائل الإقليمية

(أ) مشاركة البوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي

٢٠ - أوصت لجنة الشؤون السياسية لمجلس أوروبا بضم البوسنة والهرسك إلى المجلس في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأكدت هذه التوصية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عندما صوتت بأغلبية ساحقة لصالح انضمام البوسنة والهرسك في إطار من التأييد القوي لطموحات البوسنة والهرسك للاندماج في الكيان الأوروبي. ومن المتوقع أن يصدر قرار نهائي بالموافقة على عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا عندما تجتمع اللجنة الوزارية التابعة للمجلس في فيلنيوس في أيار/مايو ٢٠٠٢.

٢١ - وظلت البوسنة والهرسك تسعى لاستيفاء عدد من الشروط التي لم يتم استيفاؤها والواردة في الخطة التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمد مجلس الشعوب قانون الخدمة المدنية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ولكن مجلس النواب لم يجزه بعد. وقد اعتمدت الجمعية البرلمانية أيضا قانونا يتعلق بالخدمة الحكومية للحدود غير أنه مما يؤسف له أن عجز الجمعية البرلمانية عن اعتماد ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٢ قد أوقف تمويل كلا من الخدمة الحكومية للحدود والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وهو شرط آخر من شروط الخطة التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. (ويعالج الجزء المخصص للمسائل الاقتصادية شروطا أخرى من شروط الخطة التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي).

(ب) تطبيع علاقات البوسنة والهرسك مع البلدان المجاورة

٢٢ - زارت سراييفو، في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وفود برلمانية رفيعة المستوى من كل من كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكذلك زار الرئيس الكرواتي والرئيس ميسيك الاتحاد اليوغوسلافي كوستونيكا البوسنة والهرسك في خريف عام ٢٠٠١.

٢٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تبادلت البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السفراء بعد قطيعة دبلوماسية بينهما لمدة قاربت عشرة أعوام. ولا تزال المحادثات جارية بشأن تعيين الحدود بين الدولتين وقد وقعت اتفاقية للتجارة الحرة في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٢٤ - وبعد انقطاع دام عامين، استأنفت اللجنة الدبلوماسية المشتركة بين حكومتي البوسنة والهرسك بشأن مسائل الحدود اجتماعاتها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في زغرب. وفضلا عن ذلك أكدت الدورة الخامسة لمجلس التعاون المشترك بين الحكومتين التي عقدت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر في زغرب، على ضرورة أن تطبق معاهدة عام ١٩٩٩ بشأن الحدود بين الدولتين تطبيقا كاملا على طول الحدود. وقد اغتنمت جميع الفرص السانحة لأؤكد لجميع الأطراف المعنية أن هذه التطورات من شأنها أن تيسر التقارب المتدرج بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي ككل في إطار عملية الاستقرار والانتساب.

ثانيا - الاقتصاد

١ - استعراض عام لملامح اقتصاد البوسنة والهرسك

٢٥ - ظل اقتصاد البوسنة والهرسك يتوسع بمعدل معتدل في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ وبقي في نطاق الزيادة التي تحققت في العام الماضي وقدرها ٥ في المائة. بيد أن وتيرة الانتعاش الاقتصادي لا تزال تتسم ببطء مفرط، لا سيما في جمهورية صربيسكا. ومعدلات البطالة الرسمية مرتفعة على نحو يثير القلق؛ إذ تقارب ٤٠ في المائة.

٢٦ - وليس لبدء التعامل بعملة اليورو وأوراقها النقدية في ١٢ بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي أي تأثير فوري على المارك القابل للتحويل في البوسنة والهرسك. ويحافظ المصرف المركزي في البوسنة والهرسك على الاستقرار النقدي بإصدار العملة المحلية وفقا للترتيبات التي وضعها مجلس العملة. وتشمل هذه الترتيبات التغطية الكاملة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل الحر بمعدل صرف ثابت مقداره ٠,٥١ يورو للمارك القابل للتحويل. وخلال الأشهر الأربعة الأخيرة (من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٢) اشترى المصرف المركزي للبوسنة والهرسك ٢,٢٣ بليون مارك ألماني من المصارف التجارية في البوسنة والهرسك.

٢٧ - وحتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كانت المحاولات لا تزال تبذل لحل مسائل تتعلق بإعادة التوازن في منتصف المدة لميزانية الدولة التي لا تزال تعاني من فجوات

مالية. وبالنسبة للكيانات، تحسن تحصيل الإيرادات في الجزء الأخير من عام ٢٠٠١، مما أدى إلى تحسين الصورة العامة للميزانية. ولا يزال التوازن المالي هشا، مما يبرز الحاجة إلى تحقيق قسط أوفر من الفعالية في تحصيل الضرائب وقدر أكبر من الشفافية في الإنفاق العام.

٢ - التكامل الاقتصادي الإقليمي والأوروبي

٢٨ - لا يزال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمثل دافعا رئيسيا وتطلعا سياسيا وهدفا اقتصاديا تسعى البوسنة والهرسك إلى تحقيقه. وقد تحقق بعض التقدم، وإن كان شديد البطء، في استكمال مقتضيات الخطة التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. وقد حظيت ثلاث قوانين تجارية رئيسية بموافقة البرلمان وهي قوانين المنافسة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغرفة التجارة الخارجية. وقد اعتمد مجلس النواب في البوسنة والهرسك قوانين أخرى مثل قوانين حماية المستهلك والملكية الصناعية وحقوق المؤلف وغيرها من الحقوق ذات الصلة في البوسنة والهرسك، وذلك في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد اعتمد مجلس الشعوب أيضا، في مرحلة القراءة الثانية، قانون الامتياز وقانون الملكية الصناعية وقانون حماية المستهلك وقانون حقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة في البوسنة والهرسك. ومن المتوقع أن تعتمد هذه القوانين بصفة نهائية في الدورة المقبلة لمجلس الشعوب التي ستبدأ في ١٢ آذار/مارس.

٢٩ - ومن الخطوات نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي مبادرة ميثاق تثبيت الاستقرار لإبرام مذكرة تفاهم إقليمية بشأن تحرير التجارة تصبح بمقتضاها ٩٠ في المائة من قيمة التجارة المتبادلة معفية من الضرائب بنهاية عام ٢٠٠٦.

٣ - الإصلاح الاقتصادي

(أ) الخصخصة

٣٠ - في جمهورية صربيسكا تم التوزيع الكامل للحصة المراد بيعها من الشركات الكبيرة من خلال قسائم الخصخصة (٥٥ في المائة من رأس المال الكلي). ولا تزال عملية بيع رأس المال المتبقي المملوك للدولة في كل شركة مستمرة. ومن بين المجموعة التي تضم أكبر خمسين شركة، أي ما يعرف بالشركات الاستراتيجية، أحرز بعض التقدم منذ أن بيعت، لأول مرة، ثلاث شركات كبيرة لمستثمرين دوليين. وأُعلن عدم إبرام عطاءين؛ إذ لم تكلل المفاوضات بين المستثمرين والوكالة المكلفة بالخصخصة بالنجاح.

٣١ - وفي الاتحاد أُكملت جولة ثانية من العروض العامة لأسهم الشركات الكبرى على حملة الأسهم وربما تتبعها جولة أخرى أو جولتان عما قريب. أما الجزء المتبقي من رأس المال المملوك للدولة (٦٧ في المائة) فسيباع نقدا. وسيكون هذا محط الاهتمام لعام ٢٠٠٢.

(ب) المعاشات التقاعدية

٣٢ - شهد تنفيذ قانون اتحاد البوسنة والهرسك بشأن تنظيم المعاشات التقاعدية والتأمين في حالة العجز تطورا ملحوظا؛ إذ تم دمج صندوقي المعاشات التقاعدية في الاتحاد (P 10 سراييفو و M10 موستار) وفقا لقرار قمت برفضه. وقد شرع الصندوق الموحد الجديد في الاتحاد في أداء مهامه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وقام بتسديد أول مدفوعاته التقاعدية في مطلع شباط/فبراير.

(ج) النقل

٣٣ - وقعت البوسنة والهرسك اتفاقا مع خدمات الحركة الجوية لوسط أوروبا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأصبح عقد أبرم مع شركة كرواتيا المحدودة للمراقبة لتقديم خدمات المراقبة الجوية للبوسنة والهرسك في المجال الجوي المتوسط نافذا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. واكتمل إنشاء خدمة حكومية للحدود في مكاري ببانيا لوكا وموستار وسيتبع ذلك إقامة خدمة مماثلة في مطار توزلا.

٣٤ - وسنت حكومتا اتحاد جمهورية صربيسكا والبوسنة والهرسك قوانين تتعلق بالسكك الحديدية في الآونة الأخيرة. وبالنسبة للاتحاد يُوحد القانون كلا من شركة (ZBIH) (وهي شركة السكك الحديدية السابقة لجمهورية البوسنة والهرسك الشرعية) وشركة ZHB (السكك الحديدية لدويلة كرواتيا غير الشرعية في البوسنة والهرسك) في إطار السكك الحديدية لاتحاد البوسنة والهرسك. وفي قطاع النقل بالشاحنات، سنت الحكومة الآن تشريعا يتعلق بقانون النقل الدولي وداخل الكيانات بالشاحنات. ويشكل هذا القانون الأساس لإصدار التراخيص على مستوى الدولة ولتنظيم النقل الدولي وبين الكيانات بالشاحنات والحافلات.

(د) الطاقة

٣٥ - العمل جار في تنفيذ مشروع الطاقة الثالث وقد اعتمد مجلس الوزراء الآن قانون الطاقة الكهربائية العامة الذي ينص على إنشاء لجنة تنظيمية لها سلطات تتعلق بنقل الطاقة الكهربائية، ومقدم خدمات مستقل وشركة واحدة لنقل الكهرباء. وتتناول قوانين الكيانات التي تجري مناقشتها في الوقت الراهن في كلتا الجمعيتين البرلمانيتين توليد الكهرباء وتوزيعها.

ثالثا – قضايا مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتبي العمل مع المنظمات الدولية وسلطات جمهورية صربسكا في تنفيذ توصيات المراجعة الشاملة للحسابات التي أجرتها المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في أوائل ٢٠٠١. وحتى الآن، وجهت خمس تهم ضد موظفين سابقين وعاملين في حكومة جمهورية صربسكا. وتتعلق القضايا الخمس هذه بحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ مارك قابل للتحويل (٠٠٠ ١٥٠ يورو) اختلست من ميزانية جمهورية صربسكا.

٣٧ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت قرارا بتعديل قانون المصارف في الاتحاد لتمكين مديري المصارف المؤقتين من صرف مدفوعات تصل في حدها الأقصى إلى ٠٠٠ ٥ مارك قابل للتحويل قبل أن يتموا تقاريرهم الختامية. ووفقا لوكالة المصارف الاتحادية، سيتأثر حوالي ٠٠٠ ٦٥ مودع صغير في الاتحاد من هذا التغيير. وقد مكنت هذه التعديلات المدير المؤقت لبنك الهرسك من مباشرة صرف المبالغ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لصغار المودعين في البنك الذين كانت قد جمدت مدخراتهم منذ إقامة الإدارة المؤقتة في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

رابعا – تطوير وسائل الإعلام

٣٨ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، باشر التلفزيون الاتحادي الجديد بثه. وقد اتخذت تدابير هامة من جانب الإدارة لتمكين الكروات من خلال تحسين البث وتنمية العنصر الكرواتي في هذه الخدمة الجديدة. وعين المجلس التأسيسي للشبكة الإذاعية العامة كبار المديرين المسؤولين عن الشبكة الإذاعية العامة على مستوى الدولة، وقد عمل مندوبي الإذاعي بشكل وثيق مع المديرين الجدد من أجل إقامة شبكة إذاعية عامة تتوفر لها أسباب البقاء ماليا وذات كفاءة مهنية من الناحية الصحفية وتخدم جمهورية البوسنة والهرسك بكاملها.

٣٩ - وواصلت الوكالة التنظيمية للاتصالات، من خلال ما مارسته من صرامة في منح التراخيص، اتخاذ القرارات بهدف تخفيض العدد المفرط من الإذاعات. ولدى كتابة هذا التقرير، كانت عملية الاستئناف قد بلغت مرحلتها النهائية، وكانت الوكالة التنظيمية للاتصالات تتوقع الانتهاء من اتخاذ قراراتها في الربع الأول من عام ٢٠٠٢.

خامسا – العودة

٤٠ - في عام ٢٠٠١، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عودة ٠٦١ ٩٢ شخصا إلى المنازل التي كانوا يسكنونها قبل الحرب في المناطق التي تعتبر طائفتهم

العرقية فيها من الأقليات. وبالمقارنة، لم يعد من الأقليات في عام ٢٠٠٠، الذي أعلن العام الذي تحقق فيه أكبر تقدم في هذا المجال، سوى ٦٧ ٤٤٥ شخصا. كما أن مستوى التعاون بين الكيانين شهد أيضا تقدما ملحوظا، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات بشأن استعادة الملكيات والعودة، فضلا عن بدء مشاريع إعادة البناء الممولة من الكيانين. ولكنه يلزم إبداء مزيد من التعاون على مستوى الدولة ككل وبين الكيانين بشأن قضايا العودة. ويعتبر مكتبي الآن عضوا دائما في لجنة الدولة لشؤون اللاجئين، التي يشارك في إدارتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووزارة الدولة لحقوق الإنسان وشؤون اللاجئين، التي يشارك فيها كل من الكيانين. وفي هذا المحفل، جرت مناقشة بناءة لقضايا ذات أهمية فائقة، بما فيها خصخصة الشقق، وتعديلات على قوانين الملكية، والقضايا المتصلة بتوزيع الأراضي. كما أنني أشعر بالتشجيع من جراء اعتماد ميثاق تثبيت الاستقرار لخطة للعمل الإقليمي في إطار مبادرة العودة الإقليمية المنبثقة عن الميثاق.

٤١ - أما بالنسبة لقضايا التمويل، يرحب مكتبي بالتغيير الذي حصل باتجاه مشاريع من قبيل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابع للبنك الدولي والذي يهدف إلى تهيئة بيئة اقتصادية مستدامة للعودة والاندماج. كما أن مكتبي مهتم أيضا في إيجاد تمويل لبرامج بناء القدرات، من أجل تحديث القدرات المؤسسية للمنظمات التي ستضطلع في نهاية المطاف بكامل المسؤولية عن القضايا التي لا يزال المجتمع الدولي يقوم بها حاليا، بما في ذلك وزارة الدولة لحقوق الإنسان وشؤون اللاجئين، والأجهزة على مستوى البلديات في كافة أرجاء البلد.

٤٢ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت قرارا لكفالة الشفافية في تخصيص الأموال في ميزانية كل من الكيانين لعودة اللاجئين. وقد أصدرته استجابة لطلب رفعه ثلاثة من أعضاء اللجنة التأسيسية لجمهورية صربسكا (من غير الصرب) الذين تذرعوا بالمصالح الوطنية الحيوية في تصويتهم ضد ميزانية جمهورية صربسكا المقترحة لعام ٢٠٠٢. وأكدوا أنه لم تخصص أموال كافية من أجل العودة إلى جمهورية صربسكا في ميزانية عام ٢٠٠٢، وأن الأموال التي خصصت لعودة الأقليات في ميزانيتي جمهورية صربسكا لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لم تنفق. ومن جملة الأشياء المطلوبة في قراري، أن يوافي وزيرا الكيانين وزير الدولة لشؤون اللاجئين بشكل دوري بما ينفق من أموال على عودة اللاجئين.

سادسا - الملكية

٤٣ - وفقا لإحصاءات خطة تنفيذ قانون الملكية، حتى نهاية عام ٢٠٠١ ، بت الاتحاد بما يربو على ٨٠ في المائة من جميع المطالبات التي تلقاها، وأوجد حلولا لأقل من ٥٠ في

المائة منها . وبتت جمهورية صربسكا بحوالي ٥٠ في المائة من جميع المطالبات التي تلقتها، وأوجدت حلولا لما يربو على ٣٠ في المائة منها. وبتت مقاطعة برتشكو بما يربو على ٤٠ في المائة وأوجدت حلولا لحوالي ٤٠ في المائة. وعلى صعيد جمهورية البوسنة والهرسك بأكملها، جرى البت بما يربو على ٦٥ في المائة من المطالبات التي قدمت حتى الآن، في حين تمكن حوالي ٤٠ في المائة من المطالبين من استعادة ممتلكاقم. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز، فما لم تطرأ زيادة هامة على معدلات التنفيذ، ولا سيما في جمهورية صربسكا، فإن إنجاز العملية قد يستغرق أربع سنوات أخرى.

٤٤ - ومع أخذ هذا السيناريو في الاعتبار، أصدرت، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ثلاثة عشر قرارا تدخل تعديلات شاملة على قوانين الملكية في كل من الكيانين، بالاقتران بتعليمات بشأن شراء الشقق في الاتحاد. ومن شأن هذه القرارات أن تقلل من إمكانية التلاعب والتأخير، وأن تمكن من الإخلاء السريع للشقق التي يسكنها عدة ساكنين، وأن تضمن الحق الكامل للاجئين والمشردين داخليا في ''حرية العودة إلى بيوقم الأصلية'' على النحو الذي يضمنه اتفاق ديتون للسلام.

سابعا - التعليم

٤٥ - عقد أول اجتماع غير رسمي مشترك بين وزارات التعليم الثلاث لجمهورية البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في مجلس أوروبا في ستراسبورغ. وتم الاتفاق على بذل مزيد من التعاون والتنسيق بين المناهج، والاعتراف المتبادل بالشهادات المدرسية والجامعية، والأعمال التحضيرية بشأن التوقيع على بروتوكولات ثنائية بشأن التعاون في مجال التعليم بين البلدان الثلاثة، المتوقع حدوثه في أيار/مايو ٢٠٠٢.

٤٦ - وفي أعقاب اكتشاف عدد من الكتب المدرسية التي تحتوى على مواد معادية لاتفاق ديتون أو مثيرة للاعتراض لأسباب أخرى أو غير لائقة، ولا سيما في جمهورية صربسكا، بدأ مكتبي جولة جديدة من استعراض الكتب المدرسية. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وقَّع وزيرا التعليم في الكيانين على اتفاق جديد بشأن استعراض الكتب المدرسية أعده مكتبي، وتعهد كل منهما بإنشاء لجان دائمة معنية بالكتب المدرسية تكلف بمهمة استعراض الكتب المدرسية التي يصدرها كيان كل منهما وكذلك الكتب الصادرة عن الكيان الآخر.

٤٧ - وثمة جانب إيجابي يتمثل في أنه، منذ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جرى تدريس أكثر من ٠٠٠ ١٠ تلميذ في جميع مدارس مقاطعة برتشكو وفقا للمنهاج المنسق الذي أعدته هيئة تعليمية ومديرو مدارس من شتى الأعراق، في صفوف تضم تلاميذ من جميع الأعراق. وقد

استغرقت إقامة هذا النظام سبعة أشهر فقط، وأنا على قناعة أن نموذج برتشكو يمكن أن ينفذ في أي مكان من جمهورية البوسنة والهرسك عندما تتوافر الإرادة السياسية للقيام بذلك.

ثامنا – قضايا حقوق الإنسان

١ – مؤسسات حقوق الإنسان

٤٨ – زادت نسبة تنفيذ قرارات الدائرة المعنية بحقوق الإنسان من ٣٣ في المائة في ١٩٩٩ إلى ٧٣ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وحقق الاتحاد تقدما ملحوظا (بلغ معدل التنفيذ ٩٢ في المائة)، وتحقيق مستوى عال من تنفيذ حالات حق الاستيلاء ودفع التعويضات. كما حققت جمهورية صربسكا أيضا (بلغ معدل التنفيذ ٥٩ في المائة) تقدما فيما يتعلق بدفع التعويضات النقدية في ١٠ حالات تقريبا، وإن كانت المبالغ المدفوعة لم تشمل رسوم الفوائد، كما تقضي بذلك الدائرة. ولا تزال الحالة فيما يتعلق بالتنفيذ في جمهورية صربسكا حتى الآن غير مرضية تماما.

٢ – الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية

٤٩ – يواصل مكتبي، مع بقية أعضاء المجتمع الدولي، حث لجان المقاطعات واللجان الفيدرالية على تنفيذ المادة ١٤٣ من قانون العمل الفيدرالي بسرعة، وحدد ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ آخر موعد لإيجاد حلول للمشاغل الحالية. وقد أُعدت مبادئ العمالة العادلة والمتساوية التي قدمها المجتمع الدولي، كما ساهم مكتبي في تنقيح ورقة السياسة الاستراتيجية لممارسات العمالة العادلة والمتساوية وتولى تنسيق العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتضمن هاتان الوثيقتان معايير لممارسات العمالة، وتوفران الخطوط العريضة لآليات ضمان الامتثال لممارسات توظيفية تتسم بالشمولية وعدم التمييز، في كل من القطاعين العام والخاص، كما تشجعان المستثمرين والمانحين على تطبيق ”المشروطية“ كمبدأ توجيهي في تنفيذ برامجهم.

٥٠ – أما الاتفاق بين الكيانات بشأن توفير الرعاية الصحية للأشخاص المؤمَّنين، بغض النظر عن محل إقامتهم في البوسنة والهرسك، فقد ساهم مكتبي أيضا في وضع صيغته النهائية. ووقِّع الاتفاق في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٥١ – وافق مجلس الوزراء على الصيغة النهائية لمشروع قانون المساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وقد أحيل الآن إلى البرلمان للنظر فيه. وفيما يتعلق بضحايا الاتجار بالأشخاص، يواصل مكتبي تقديم المساعدة للسلطات المختصة في

البوسنة والهرسك، في إطار خطة العمل الشاملة للبلاد، وعلى الأخص في نطاق الإصلاح الجاري للقانون الجنائي، وقانون الهجرة واللجوء.

٣ – المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

٥٢ – واصل مكتبي التعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لممارسة الضغط على السلطات المختصة في البوسنة والهرسك، لا سيما سلطات جمهورية صربسكا، لكي تتعاون بصورة فعالة مع المحكمة.

٥٣ – وفي ضوء المحاكمات البارزة التي تمت ضد إيفو لوزانسيتش و ١٤ بوسنيا آخرا من بوسنيي كرواتيا الذين كانوا ضالعين أصلا في جرائم الحرب في محكمة مقاطعة زينيتشا، والمشاكل التي أبرزتها هذه المحاكمة وغيرها من المحاكمات لا سيما المحاكمات المحلية لجرائم الحرب بصفة خاصة، فإنني أدرس حاليا أفضل السبل لوضع استراتيجية مستقبلية لمحاكمات محلية لجرائم الحرب. وسيتم ذلك من خلال فريق من الخبراء الاستشاريين، سيبذل جهده لإنجاز ما ينبغي عمله إذا كانت محكمة البوسنة والهرسك المقرر إنشاؤها عما قريب هي التي ستنظر في قضايا جرائم الحرب محليا في المستقبل. وأضع هذه الاستراتيجية استجابة للورقة غير الرسمية التي عرضها عليّ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا في آب/أغسطس ٢٠٠١، للتعليق عليها (وعُرضت على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١). واشتملت الورقة غير الرسمية على اقتراح يدعو إلى إحالة قضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا إلى محكمة خاصة، أو تهيئة محكمة تابعة للدولة في البوسنة والهرسك، باعتبار ذلك حل استراتيجي لانسحاب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا. وسوف تضمن استراتيجيتي معالجة المشاغل الحالية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا في النظام القضائي للبوسنة والهرسك، والمتعلقة بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، وستتعاون مكاتبنا من أجل تعجيل المحاكمات المحلية لجرائم الحرب، وفقا لمعايير مهنية عالية .

٥٤ – ومن المشاكل المتعلقة بإجراء محاكمات محلية عادلة لجرائم الحرب عموما النقص العام في الكفاءة المهنية في الإجراءات القضائية وأعمال التحقيق، وعدم وجود برنامج شامل لحماية الشهود. وتجرى حاليا معالجة المسألة الأخيرة في سياق مدونة إجراءات قضائية جديدة، باعتبارها قانونا منفصلا يتعلق بحماية الشهود وينطبق على القضايا الجنائية بصفة عامة.

٤ – المجتمع المدني

٥٥ – شارك مكتبي بنشاط في دعم المنظمات غير الحكومية والإصلاح التشريعي لتهيئة بيئة ملاءمة أكثر لنماء المجتمع المدني وحيويته، كأساس لتوطيد الديمقراطية في البوسنة والهرسك.

وقد دخل قانون الدولة للجمعيات والمؤسسات حيز التنفيذ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. كما أُقر قانون جمهورية صربسكا للجمعيات والمؤسسات ودخل حيز التنفيذ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٥٦ - وتمشيا مع التزامي بالاستماع إلى آراء المواطنين ومساعدة المجتمع المدني على تحقيق قدر أكبر من النفوذ على الساحة السياسية في البوسنة والهرسك، قُمت باستضافة أربع دورات للمنتدى المدني في سراييفو وبانجا لوكا وموشتار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - قضايا المصالحة وإعادة بناء المعالم الأثرية الثقافية

٥٧ - يواصل مكتبي تيسير الحوار بين المجموعات الدينية الرئيسية الثلاث، مع التركيز بصورة خاصة على إعادة بناء المعالم الأثرية الدينية المدمرة، كوسيلة لتشجيع حرية التعبير الديني، وتسهيل العودة. وبناء على تعليمات الهيئة التوجيهية في اجتماعها المنعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عمل مكتبي من أجل سَنِّ قوانين منسقة في كل من الكيانين وفي مقاطعة بركو، بشأن تنفيذ مقرر لجنة المرفق ٨، الداعي إلى المحافظة على المعالم الأثرية الوطنية. وقد سَنَّت مقاطعة بركو قانونها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أصدرت قرارات لمواءمة القوانين في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا. وبمقتضى هذه القوانين، تصبح وزارتا تخطيط المدن في الكيانين، وليس البلديات هي المسؤولة عن إصدار التصاريح. ويتعين اتخاذ القرار في غضون ٣٠ يوما إما بمنح الرخصة أو برفضها، ويتوقع أن يسمح ذلك بتفادي أساليب المماطلة والعقبات المصطنعة.

٥٨ - وبالنسبة لأنشطة المصالحة الأخرى والقضايا المتعلقة بالأشخاص المفقودين، تواصل المؤسسة التذكارية لسريبرنيتسا/بوتوكاري ومقبرتها العمل مع جمعيات أُسر المفقودين لتهيئة الموقع الذي كُنت قد عينته لإقامة نُصب تذكاري ومقبرة. وقد اجتمعت هيئة إدارة المؤسسة في كانون الثاني/يناير للنظر في اقتراح قدمه الفريق العامل الاستشاري لضم موقع مصنع البطاريات المجاور ليقام فيه النُصب التذكاري. وقد قرر المجلس القيام بتقييم للموقع، وحث الفريق العامل الاستشاري على مواصلة التخطيط دون تأخير لدفن الرفات التي كانت أخرجت وأعدت للدفن. وعلى الرغم من تحديد هوية عدد قليل فقط من الموتى، فمن المتوقع أن يتم تعجيل العملية خلال ربيع عام ٢٠٠٢.

تاسعا – المسائل القانونية

١ – القانون الجنائي

٥٩ – يتواصل العمل بشأن التشريعات الداعمة لمحكمة البوسنة والهرسك، وهو القانون الذي فرضته أنا في نهاية عام ٢٠٠٠. وتشمل التشريعات الداعمة قانونا للإجراءات الجنائية وقانونا جنائيا على مستوى الدولة. وتتولى هذه العملية وزارة الشؤون المدنية والاتصالات كما يقوم مكتبي بدور قيادي ضمن المجتمع الدولي.

٢ – تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك

٦٠ – لا يزال تنفيذ القرارات الجزئية الأربعة التي أصدرتها المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك عام ٢٠٠٠، بما فيها ما يسمى ''قرار الشعوب التأسيسية'' في مرحلة حرجة. والمسائل التي تكتسي أهمية كبيرة في هذه العملية هي إقامة تمثيل عادل لجميع الشعوب التأسيسية في جميع المؤسسات العامة، وتحديد المصالح الحيوية ونظام حماية المصالح الحيوية. واقترحت اللجنتان الدستوريتان في الكيانين مشروع تعديلات على دستوري الكيانين. وعقدت اللجنتان جلسات مشتركة عديدة مهدت لتحقيق وضع معايير متماثلة إلى حد كبير في كلا الكيانين.

٦١ – وبناء على طلبي، اجتمع رؤساء الأحزاب الرئيسية في البوسنة والهرسك (من الكيانين) مرات عديدة في نهاية كانون الثاني/يناير وخلال شهر شباط/فبراير بهدف التوصل إلى حل توافقي. وأكدت لهم أن من الضروري أن تتولى القيادة السياسية في البلد الإشراف الكامل على العملية، ولا تلجأ - كما جرت العادة في هذا البلد إلى – المجتمع الدولي (أو بعبارة أخرى مفوضية حقوق الإنسان) للبت في المسألة وفرض تسوية لخلافاتهم.

٣ – العلاقات المتوازية الخاصة بين جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

٦٢ – عملا بأحكام المادة ٩ من الاتفاق بشأن العلاقات المتوازية الخاصة التي تنص على وجوب التشاور مع مكتبي، يقوم هذا الأخير باستعراض العديد من مشاريع المرفقات للاتفاق بشأن إنشاء علاقات متوازية خاصة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا.

٦٣ – وفيما يتعلق بمشروعي المرفقين بشأن الإحصاءات واللاجئين اللذين قدما إلى مكتبي للنظر فيهما، أبلغت رئيس وزراء جمهورية صربسكا والرئيس الاتحادي ليوغوسلافيا في ٣١ كانون الثاني/يناير أني لا أستطيع إبرام هذين الاتفاقين المرفقين نظرا لأنهما يتعلقان بمسائل يتعين معالجتها على مستوى الدولتين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٤ – مسائل قانونية أخرى

٦٤ – تم أخيرا اعتماد القانون الاتحادي بشأن الجنسية بعد أن أعاقت ذلك السلطات المحلية مدة ثلاث سنوات تقريبا. ويشكل اعتماد هذا القانون خطوة هامة نظرا لأن العديد من مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة الذين قرروا الإقامة الدائمة في جمهورية البوسنة والهرسك قبل عام ١٩٩٨ أصبحوا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ مؤهلين للحصول على جنسية البوسنة والهرسك غير أنه لا يمكنهم أن يمارسوا حقهم في ذلك في غياب قانون جنسية اتحادي.

عاشرا – المسائل الأمنية والدفاعية

١ – إصلاح أجهزة الدفاع والجيش

٦٥ – لا تزال أمانة اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية تجني ثمار نجاحها لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق. ومنذ عهد قريب، ساعدت حلقات العمل بشأن تشكيل الأفرقة التي اشترك فيها المستشارون العسكريون الثلاثة التابعين لأعضاء الرئاسة في البوسنة والهرسك وموظفوهم، ساعدت على تعجيل وتيرة التقدم في مجال الدفاع في السياسة الأمنية للبوسنة والهرسك التي يجري وضعها حاليا.

٦٦ – على إثر اعتماد رئاسة البوسنة والهرسك للسياسة الدفاعية للبوسنة والهرسك، لا يزال التحدي الرئيسي يتمثل في إقدام سلطات الدولة على تنفيذها لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الهياكل والإجراءات على مستوى الدولة وتطويرها.

٢ – إزالة الألغام

٦٧ – لا يزال العمل في مجال إزالة الألغام يتقدم ببطء مثبط للعزيمة، إذ أنه لم يتم مسح سوى ١٢ في المائة من منطقة الخطر داخل جمهورية البوسنة والهرسك، كما أن الألغام أزيلت من ٩ في المائة فقط من المساحة التي يلزم تنظيفها من الألغام. والسبب الرئيسي في هذه النتيجة السيئة هو انخفاض حجم التمويل المقدم من المجتمع الدولي (على الرغم من أن هناك مؤشرات تدل على تحسنه) وعدم توفر استراتيجية شاملة في مجال إزالة الألغام لدى سلطات البوسنة والهرسك.

٦٨ – وحقق رئيسا مجلس المانحين وسلطات البوسنة والهرسك خطوة كبيرة إلى الأمام على الصعيد السياسي فقد تم اعتماد القانون الأول المتعلق بإزالة الألغام في البوسنة والهرسك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وينص هذا القانون على هيكل وحيد لإزالة الألغام على صعيد الدولة. وتجدر الإشارة أن البوسنة والهرسك وحكومتي الكيانين خصصت اعتمادات في

ميزانياتها للمشاركة رسميا في أنشطة إزالة الألغام في السنة المالية المقبلة. وعلاوة على ذلك ستصدر السلطات المعنية بإزالة الألغام في البوسنة والهرسك برنامجا شاملا عن إزالة الألغام في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢. وتساعد هذه الأنشطة على تعزيز ثقة مجتمع المانحين، كما أنها ستؤدي إلى زيادة التمويل اللازم لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك خلال كامل عام ٢٠٠٢.

حادي عشر – ترشيد الوجود المدني الدولي في البوسنة والهرسك

٦٩ – في الاجتماع الذي عقدته الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أقر المديرون السياسيون مشروع خطة العمل الذي قدمته، بما في ذلك مفهوم إنشاء أفرقة عمل لتنسيق السياسات تعنى بسيادة القانون، وبناء المؤسسات، والسياسة الاقتصادية والعودة والتعمير، فضلا عن إنشاء فريق معني بالحالة. ويُنشأ في قمة الهيكل مجلس للوكالات الرائدة يرأسه الممثل السامي. وتشمل أيضا الخطة الآليات الضرورية لتنفيذ الشراكة بين المجتمع الدولي وسلطات البوسنة والهرسك في مختلف المستويات وأهمها محفل الشراكة الاستشاري. وتعاون مكتبي في إعداد نسخة محسنة لخطة العمل تشمل تقييما للاحتياجات التمويلية المتعددة السنوات المتماثلة، والخيارات المتعلقة بمتابعة بعثة الشرطة المدنية، لعرضها على اجتماع المديرين السياسيين التابعين للهيئة التوجيهية المقرر عقده في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
